

التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي

روبرت إ. لوني*

ازداد إدراك بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال السنوات الأخيرة بأن محاولاتها الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي تسير بوتيرة بطيئة وأن ما أحرزته من تقدم ملموس في هذا الشأن يظل قليلا. وقد أثار ذلك قلق تلك البلدان مما حدا بها إلى طرح خطط طموحة ترمي إلى إقامة اتحاد جمركي بينها ورسم أهداف جديدة لتوحيد تعريفاتها الجمركية عند نسبة خمسة في المائة بحلول عام 2003 وإصدار عملة خليجية موحدة بحلول عام 2010.

بعد دراسة العوامل الكامنة وراء تجدد الاهتمام بالتكامل الاقتصادي، توصلت هذه الورقة إلى أن منافع إقامة اتحاد جمركي/نقدي تفوق مساوئها حيث أن من شأن مثل ذلك الاتحاد في الوقت الحاضر أن يزيد من قدرة دول الخليج على استقطاب المستثمرين الأجانب وأن يعجل وتيرة الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة بما يحقق التنوع لاقتصاداتها ويحفز نموها دونما اعتماد كلي على الإيرادات النفطية.

1. مقدمة

شهد الاهتمام الذي أبدته بلدان مجلس التعاون الخليجي بالتكامل الاقتصادي تغيرا كبيرا عبر الزمن. ففي البداية، كان الميثاق الذي وقعت عليه كل من البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات في مايو 1981 يتعلق أساسا بتعزيز دفاعات منطقة الخليج العربي. ومن زاوية أكثر تحديدا، كان الدافع الأساسي وراء تأسيس المجلس هو التهديد الذي كانت تشكله آنذاك الحرب العراقية الإيرانية على أمن المنطقة. وسار التقدم نحو تحقيق التكامل بين دول الخليج بوتيرة بطيئة جدا، وظلت الآمال المعقودة بهذا الشأن ضعيفة حتى الفترة الأخيرة. فقد زادت التطورات التي شهدتها المنطقة مؤخرا من أهمية المجلس (Allen, 2003) بحيث نما شعور لدى الدول الأعضاء بأن مصير اقتصاداتها على المدى الطويل، وبالتالي أمنها، يتوقف على مدى ما تحززه من تقدم على صعيد تقليص اعتمادها المفرط على عوائد النفط. ويتوقف ذلك بدوره على مدى الفاعلية التي تتمكن بها تلك البلدان من إزالة العقبات الكثيرة الماثلة أمام إقامة اتحاد جمركي فيما

* مدرسة التعليم العالي البحرية، مونتيري، كاليفورنيا، الولايات المتحدة.

بينها يكفل تيسير التصنيع الناجع والتنوع الاقتصادي المجدي. وبتفحص سجل المجلس واتجاهاته خلال الفترة الأخيرة، يتضح أن الوقت قد أصبح مناسباً لإرساء تكامل اقتصادي بين بلدانه الأعضاء.

على الرغم من أن الاعتبارات الاقتصادية كانت تحتل مرتبة ثانوية في عملية تأسيس المجلس، فقد وضعت اتفاقيته الاقتصادية، والتي تمت المصادقة عليها في يونيو 1981، بعض الأهداف الاقتصادية أمام المنظمة الناشئة. فكما ينص عليه الميثاق، تتمثل أهداف المجلس في: تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية، والإدارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

وتتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لتحقيق هذه الخطوط الإرشادية الهامة بما في ذلك:

- إقامة منطقة للتجارة الحرة خالية من الحواجز المفروضة على المنتجات الإقليمية وتطبيق تعريفه جمركية موحدة تجاه الواردات الخارجية،
- دعم المركز التفاوضي لدول المجلس تجاه الشركاء التجاريين الخارجيين،
- تأسيس سوق مشتركة تتيح للمواطنين حرية التنقل والعمل والتملك والوراثة في كافة الدول الأعضاء،
- التوفيق بين الخطط الإنمائية لتعزيز التكامل،
- تبني سياسة نفطية موحدة،
- تنسيق السياسات الصناعية وخصوصاً فيما يتعلق بالمنتجات النفطية ومشتقاتها،
- النهوض بالمشاريع المشتركة لتنسيق سلاسل الإنتاج،
- تبني إطار قانوني موحد فيما يخص التجارة والاستثمار الإقليميين،
- ربط شبكات النقل والمواصلات.

وحددت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، الموقع عليها في نوفمبر 1981، الأهداف الاقتصادية والتجارية والتي تضمنت: تحرير التجارة في كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية خليجية المنشأ والعمل بتعريفه خارجية موحدة وتوحيد السياسات التجارية وتنسيق التنمية الاقتصادية ضمن نطاق المجلس.

ومنذ عام 1981، تم إنشاء العديد من الأجهزة الفرعية لتحقيق الأهداف التي ينص عليها ميثاق المجلس ومن بينها: (1) هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون والتي تأسست في نوفمبر 1982 عندما تحولت هيئة المواصفات والمقاييس السعودية إلى مؤسسة تخدم كافة الدول الأعضاء بالمجلس، (2) مؤسسة الخليج للاستثمار والتي تأسست عام 1984 بهدف دعم النشاطات الاقتصادية للبلدان الأعضاء فيما يتعلق بالاستثمارات الزراعية والتجارية والصناعية والتعدينية وغيرها من الاستثمارات المختلفة، (3) مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون والذي تأسس في ديسمبر 1992 لتنظيم قواعد براءات الاختراع في البلدان الأعضاء وتوثيق ونشر البيانات ذات العلاقة، (4) مركز التحكيم التجاري والذي تأسس في ديسمبر 1993 لتسوية النزاعات التجارية بين مواطني بلدان المجلس وبينهم وبين الأجانب.

2. مبادرات ديسمبر 2001

إثر انتهاء الصراع العراقي الإيراني عام 1988، شعر الكثير من المراقبين بأن مجلس التعاون حاد بعض الشيء عن مساره الأصلي. فبمرور الزمن، تم تعديل أو إبطال الكثير من الأهداف المذكورة أعلاه بدعوى أنها تمس السيادة الاقتصادية الوطنية (Dar and Presley, 2001). ومع ذلك، ظلت مؤتمرات وزراء خارجية الدول الأعضاء تُعقد في إطار المجلس الوزاري مرة كل ثلاثة أشهر وظلت مؤتمرات القمة تعقد على أساس سنوي.

وبانعقاد الاجتماع الأخير في ديسمبر 2001، بدا أن كل شيء قد تغير. وظهر ذلك واضحاً من الكلمة الافتتاحية التي ألقاها صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز والتي انتقد فيها ضعف التقدم الذي حققه المجلس حتى تاريخه. وجاء في كلمة سموه "إننا لا نُحجل من القول إننا لم نستطع بعد تحقيق الأهداف التي توحيها حين إنشاء المجلس... فلم نصل بعد إلى إنشاء قوة عسكرية واحدة تردع العدو وتدعم الصديق، ولم نصل بعد إلى السوق الواحدة ولم تتمكن بعد من صياغة موقف سياسي واحد نجابه به كل الأزمات السياسية". وأضاف أن الموضوعية والصراحة تقتضي الإقرار بأن ما تحقق هو "جزء يسير يذكرنا بالجزء الكبير الذي لم يتحقق" وأنها "نسبر ببطء لا يتناسب مع وتيرة العصر" وأن "تمسكنا المبالغ فيه بمفهوم السيادة التقليدي هو الذي يقف حجر عثرة أمام مساعي التوحيد".

ومما لا شك فيه أن البيانات المتاحة تؤيد ذلك. فبعد مرور 20 عاما على إنشاء المجلس، لم يرتفع حجم التجارة البينية للدول الأعضاء سوى من نسبة 5 في المائة تقريبا في عام 1982 إلى أكثر بقليل من 7 في المائة في عام 2000. ومن المتعارف عليه أن التجارة البينية للتجمعات الإقليمية تفوق نسبة 30 في المائة من إجمالي التجارة وهي تزيد على 55 في المائة لدى الاتحاد الأوروبي.

ويبدو أن الدول الأعضاء الأخرى قد شاطرت انشغال الأمير عبد الله ووافقت لذلك على تقديم موعد خططها لإنشاء اتحاد جمركي بينها. وتضمنت تلك الموافقة توحيد التعريفات الجمركية عند نسبة 5 في المائة بحلول عام 2003. وكخطوة هامة أخرى، تقرر إصدار العملة الخليجية الموحدة بحلول عام 2010.

ويمثل القرار بتوحيد التعريفات الجمركية عند نسبة 5 في المائة خطوة لتعجيل العملية المتفق عليها خلال اجتماعات القمة السابقة. فقد كان قادة دول المجلس قد وافقوا في الرياض عام 1999 على تأجيل العمل بالتعريف الموحدة حتى عام 2005 وهو قرار أكدوا عليه مرة أخرى في البحرين نهاية عام 2000 عندما رُفض مقترحٌ بتقليل خفض التعريفات إلى عام 2003. ومن الناحية العملية، فإن قرار توحيد التعريف يعتبر تنفيذاً للاتفاقية الأولى للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وبالنظر إلى العشرين سنة تقريبا التي استلزمها بلوغ هذه الخطوة الأولى على درب إقامة اتحاد جمركي، فإن الموعد المقرر لإقامة الاتحاد والمحدد لسنة 2003 يعد أمرا مريحا حقا.

ومن ناحية أخرى، وافق قادة دول المجلس من حيث المبدأ على التحاق اليمن بعضوية المجلس في آخر الأمر. إلا أن عضوية هذا البلد الفعلية في أهم مؤسسات المجلس تظل بعيدة الأمد. ولم تصبح الفكرة واردة سوى بعد تسوية النزاع الحدودي بينه وبين السعودية في عام 2000. وستقتصر عضوية اليمن في الوقت الحالي على الأجهزة المعنية بالصحة والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية.

أخيرا، وافقت الدول الأعضاء على إقامة اتحاد نقدي على ثلاث مراحل: أولا، ربط كافة العملات الوطنية بالدولار خلال مدة عام، ثانيا، وضع إطار قانوني بحلول عام 2005، ثالثا، إصدار عملة موحدة في عام 2010. ومن الواضح أن هذه العملية تستلهم من تجربة الاتحاد الأوروبي وهي أيضا تمثل مهمة صعبة بالنسبة لدول المجلس.

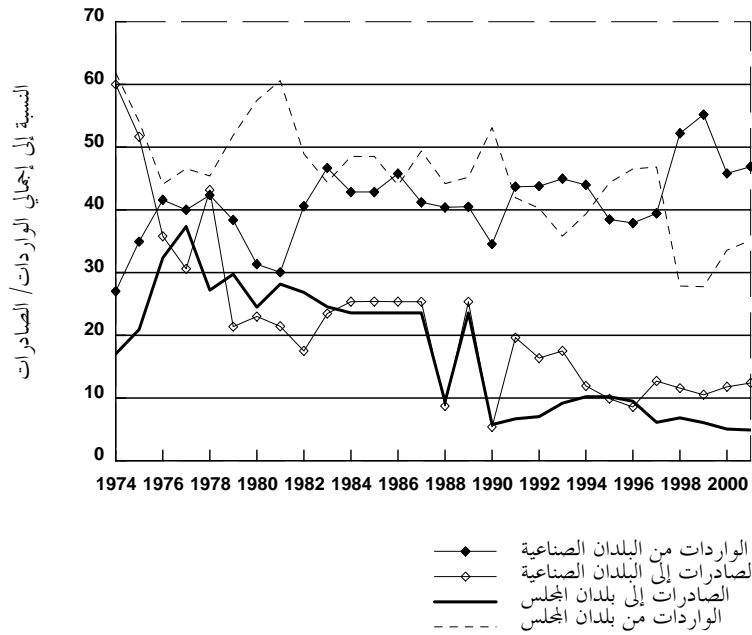
3. أنماط التجارة مع التكامل

لقد سار التقدم الحرز في زيادة التجارة البينية لدول المجلس عموما وفق عدة أنماط محددة (انظر

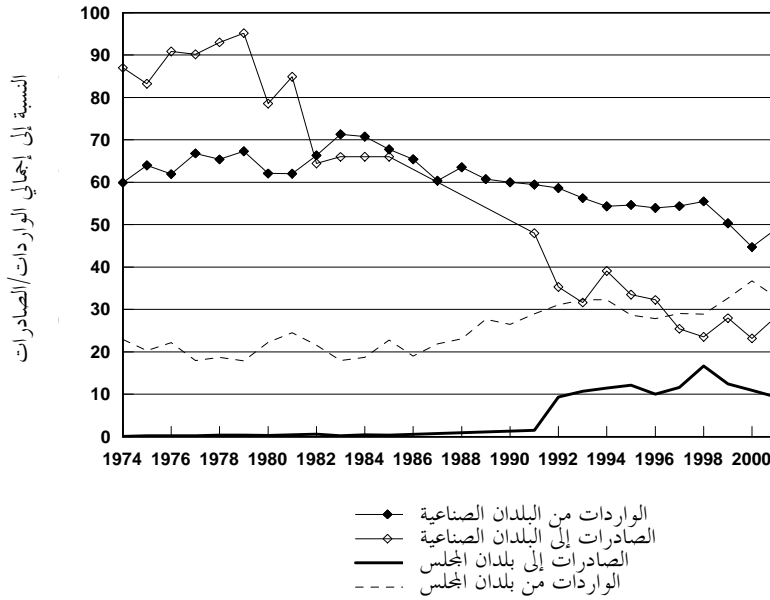
الجدولين الملحقين 1 و2).

البحرين

الشكل رقم 1 أنماط التبادل التجاري



شهدت البحرين زيادات كبيرة في الصادرات إلى البلدان الأعضاء الأخرى في المجلس والواردات منها خلال فترة ما قبل تأسيس المجلس. إلا أن نمو تلك الصادرات والواردات تحول إلى الاتجاه السلبي بعد تأسيس المجلس. فنظرا للزيادة التي شهدتها إجمالي صادرات وواردات البحرين، تراجع حصة وارداتها من دول المجلس بصورة حادة من نسبة 52.74 في المائة قبل تأسيس المجلس إلى نسبة 37.47 في المائة خلال الفترة 1993-2001. وكذلك كانت الحال بالنسبة للصادرات إذ تراجع من نسبة 27.16 في المائة في الفترة الأولى إلى نسبة 7.58 في المائة في الفترة الثانية. ومن بين بلدان المجلس، تعتبر البحرين نموذجا فريدا من حيث تحولها نحو زيادة الواردات من البلدان الصناعية وتراجعها من بلدان المجلس.

عمانالشكل رقم 2
أنماط التبادل التجاري

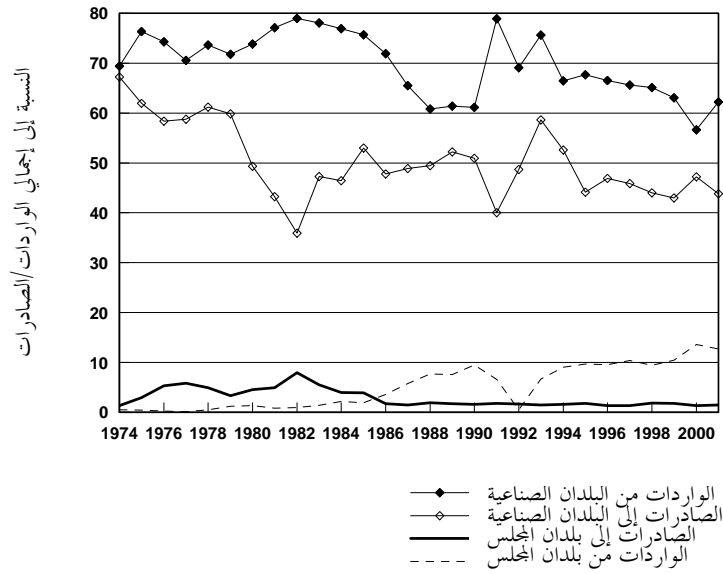
على عكس البحرين، شهدت عمان زيادة كبيرة في تجارتها مع بلدان المجلس. فخلال فترتي ما قبل وما بعد إنشاء المجلس نمت تجارة عمان مع بلدان المجلس بمعدل أعلى بكثير من المعدل الذي نما به إجمالي صادراتها ووارداها. لذلك، فقد شهدت حصة دول المجلس في تجارة السلطنة زيادة كبيرة حيث زادت صادراتها إلى تلك الدول من نسبة 0.27 في المائة من الإجمالي إلى نسبة 11.68 في المائة بحلول عقد التسعينات. وقد تحقق الجزء الأكبر من تلك الزيادة خلال العقد المذكور (انظر الشكل رقم 2). وفي المقابل، بدأت حصة الواردات من بلدان المجلس في الزيادة بعد فترة وجيزة من إنشائه حيث نمت من نسبة 20.83 في المائة قبل تأسيس المجلس إلى نسبة 31.25 في المائة خلال التسعينات.

الكويت

تمثل الكويت نمطا مختلفا من أنماط التجارة مقارنة بباقي دول المجلس. فقد شهدت تجارتها مع البلدان الصناعية تباطؤا طفيفا مع مرور الزمن حيث تراجع حصة الواردات من نسبة 73.37

في المائة قبل إنشاء المجلس إلى نسبة 65.42 في المائة خلال التسعينات. أما الصادرات فكانت خلال نفس الفترتين بنسبة 57.48 في المائة و47.33 في المائة على التوالي. وكذلك كانت الحال بالنسبة للصادرات إلى دول المجلس، والتي كانت ضئيلة الحجم دائما، إذ تراجعت من نسبة 4.15 في المائة قبل إنشاء المجلس إلى نسبة 1.56 في المائة خلال التسعينات. أما الواردات من دول المجلس، فقد شهدت نموا سريعا نسبيا (الشكل رقم 3). بمتوسط سنوي بلغ 11.77 في المائة خلال فترة ما بعد إنشاء المجلس. وكننتيجة لذلك، شهدت حصة دول المجلس من إجمالي واردات الكويت زيادة من نسبة ضئيلة مقدارها 0.66 في المائة قبل إنشاء المجلس إلى نسبة 10.18 في المائة خلال التسعينات.

الشكل رقم 3 أنماط التبادل التجاري

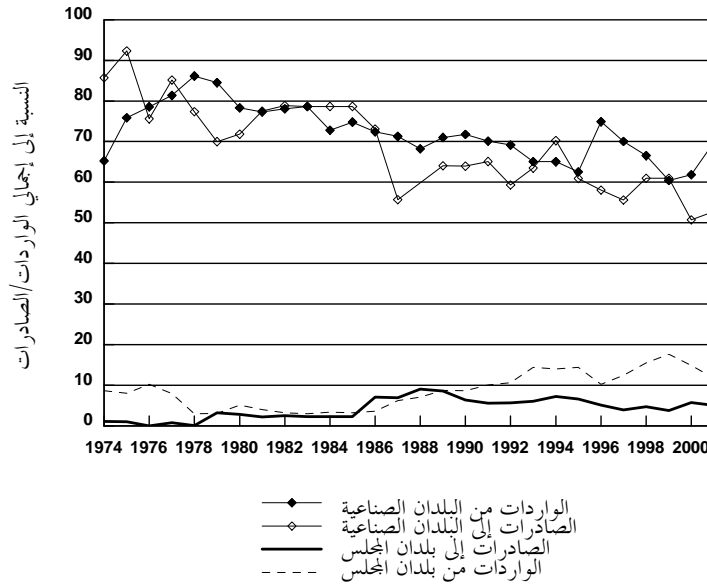


قطر

يشبه نمط تجارة قطر مع دول المجلس مثيله لدى الكويت (الشكل رقم 4). فكما هو الحال بالنسبة للكويت، لا تزال حصة دول المجلس في إجمالي الواردات والصادرات القطرية ضئيلة. وكما هو الحال بالنسبة للكويت أيضا، شهدت حصة الواردات القطرية من دول المجلس زيادة

خلال فترة ما بعد إنشاء المجلس (من نسبة 6.22 في المائة إلى نسبة 13.90 في المائة خلال التسعينات). أما بالنسبة للصادرات، فعلى الرغم من عدم تراجعها إلا أنها بقيت على وتيرة ثابتة تقريبا خلال فترة ما بعد إنشاء المجلس (نسبة 5.26 في المائة للفترة 1982-1992 ونسبة 5.34 في المائة للفترة 1993-2001).

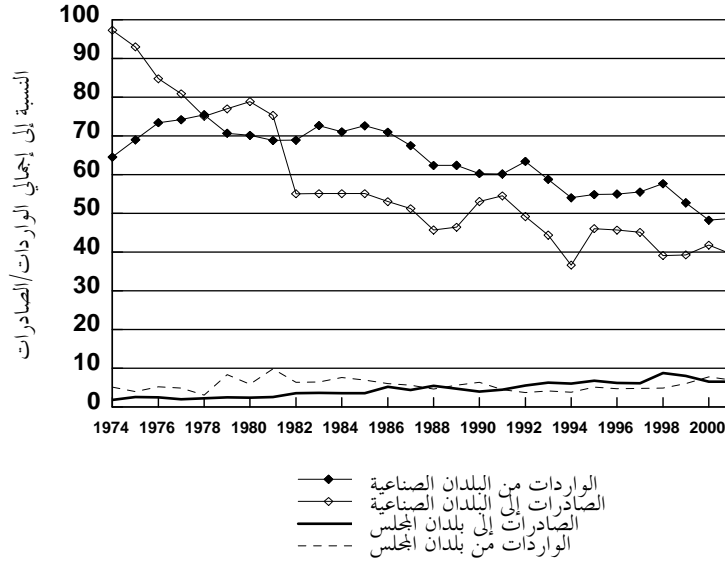
الشكل رقم 4 أنماط التبادل التجاري



الإمارات

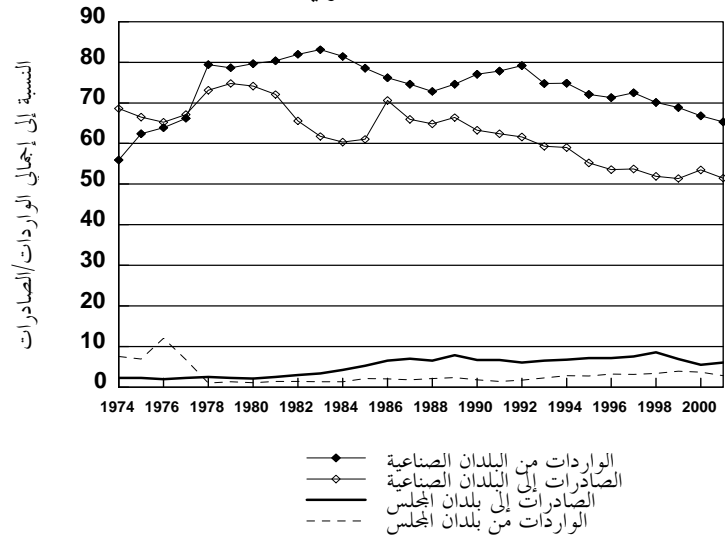
شهدت تجارة الإمارات مع دول المجلس نموا مطردا خلال فترة ما بعد إنشاء المجلس إذ بلغ متوسط النمو السنوي للواردات نسبة 10.14 في المائة وللصادرات نسبة 10.63 في المائة. ومن المفارقة أن يكون هذين المعدلين أدنى من مثيليهما خلال سنوات ما قبل إنشاء المجلس (20.79 في المائة و21.84 في المائة على التوالي). ونظرا لارتفاع معدلي إجمالي الواردات والصادرات لدى الإمارات خلال فترة ما بعد إنشاء المجلس، لم تشهد حصة تجارتها مع دول المجلس تغيرا كبيرا (انظر الشكل رقم 5). فقد زادت الصادرات من نسبة 2.31 في المائة قبل إنشاء المجلس إلى نسبة 6.77 في المائة بحلول التسعينات. أما الواردات، فقد تراجعت من نسبة 5.77 في المائة خلال الفترة الأولى إلى نسبة 5.33 في المائة خلال الفترة الثانية (بعد أن كان متوسطها نسبة 5.99 في المائة خلال الفترة 1982-1992).

الشكل رقم 5
أنماط التبادل التجاري



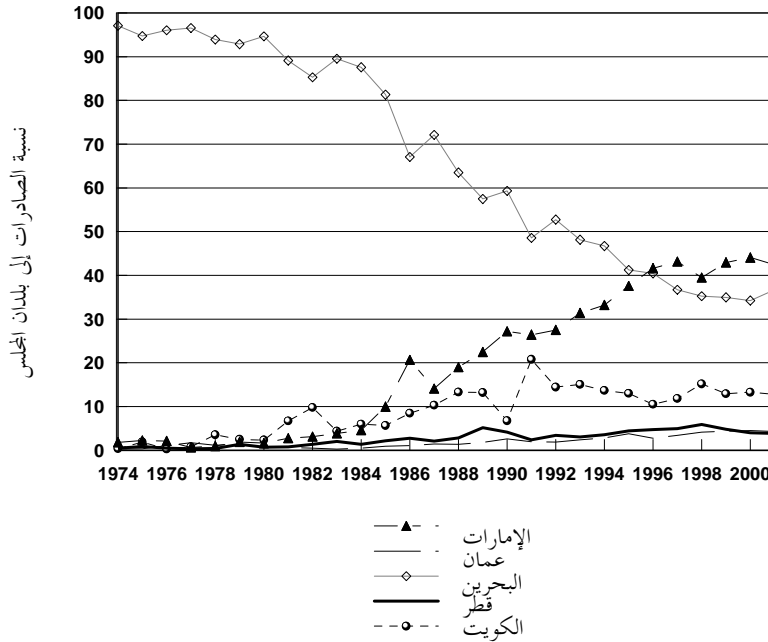
السعودية

الشكل رقم 6
أنماط التبادل التجاري



تمثل السعودية أكبر بلد من بلدان المجلس مما يتيح لأنماط الصادرات/الواردات لديها التأثير بدرجة كبيرة على حجم التجارة البينية. ومن منظور شامل، تشبه أنماط التجارة لدى السعودية مثيلاتها لدى الإمارات (انظر الشكلين 5 و6). فقد ظلت حصة تبادلها التجاري (صادرات وواردات) مع

الشكل رقم 7 الصادرات إلى بلدان المجلس



دول المجلس إلى إجمالي تجارتها منخفضة عموماً مع حدوث تراجع طفيف في نسبة تجارتها مع البلدان الصناعية. وكما هو الحال لدى الإمارات، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة التبادل التجاري للسعودية مع دول المجلس خلال فترة ما بعد إنشاء المجلس، فإن تلك النسبة تظل مع ذلك أدنى مما كانت عليه قبل إنشاء المجلس حيث تراجع متوسط النمو السنوي للصادرات من نسبة 9.05 في المائة إلى نسبة 5.92 في المائة، وكذلك متوسط النمو السنوي للواردات من نسبة 10.05 في المائة خلال فترة ما قبل إنشاء المجلس إلى نسبة 5.65 في المائة خلال فترة ما بعد إنشائه. لذلك، فقد شهدت الصادرات السعودية إلى دول المجلس زيادة طفيفة من نسبة 5.23 في المائة في الفترة الأولى إلى نسبة 6.9 في المائة خلال التسعينات. وبالنسبة للواردات، كنسبة من إجمالي التجارة، فقد بلغت 2.88 في المائة لفترة ما قبل إنشاء المجلس و3.1 في المائة خلال التسعينات. وتمثل

الزيادة التي شهدتها الصادرات السعودية إلى دول المجلس نمطا يستحق الانتباه حيث تحتل فيه الإمارات المركز الأول (وبدرجة أقل الكويت) على حساب البحرين (انظر الشكل رقم 7).

4. أسباب الوتيرة البطيئة

بالنظر إلى الحماس الذي يبدو الجميع لتحقيق التكامل الاقتصادي، ما هو لغز البطء الشديد الذي سارت به هذه العملية؟ عادة ما يعزى نقص التكامل بين دول المجلس إلى اعتمادها المفرط على إنتاج وتصدير النفط. إلا أن النجاح الذي حالف مصدرين آخرين للسلع مثل شيلي وماليزيا والمغرب وتركيا يوحي بأن إنتاج السلع في حد ذاته لا يحكم على أي بلد بانخفاض الإنتاجية وعدم القدرة على تنويع القاعدة الاقتصادية.

ومع ذلك، فمن الواضح أن أعضاء المجموعة لا يزالون يواجهون عدة عقبات تجارية. وكما يذكر حسن وأنطوان مهنا (2002، ص 24-25):

تتميز دول الخليج بتمائل عوامل الإنتاج المتاحة، وصغر حجم السوق، وتمائل القطاعات التي تحظى فيها بمزايا تفاضلية، وعدم التكامل فيما بين منتجاتها، وتشابه هياكل التكلفة والإنتاج، وضيق القاعدة التصديرية المرتكزة أساسا على النفط وهو مصدر متقلب للدخل. وتقع تلك البلدان في منطقة مليئة بالصراعات السياسية، ويلقي الدور الكبير الذي تلعبه بعض حكوماتها (السعودية مثلا)، إلى جانب وجود بعض القيود على الملكية الأجنبية، حملا ثقيلا على عاتق القطاع الخاص. بما يعيق المبادرات الخاصة وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية. وتمثل كل هذه الأمور عقبات رئيسية في وجه التجارة.

ومما لا شك فيه أنه توجد عوامل أخرى تعيق التكامل، ومن بينها:

- اتباع البلدان الأعضاء الرئيسة استراتيجيات تنمية متعارضة،
- خشية بعض البلدان أو جميعها أن المزايا التي ستدرها إقامة اتحاد جمركي لا توازي الخسائر التي قد ترتبط بالتكامل الاقتصادي،
- خشية فقدان السيادة مع قيام اتحاد نقدي،
- وجود روابط اقتصادية راسخة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان،
- التأثير بالصدمات الاقتصادية،
- تنامي آلية للنمو الاقتصادي تركز على الاشتراك بين القطاعين العام والخاص.

4-1. الاستراتيجيات التنموية المتعارضة

ينطوي هذا العامل على اتباع البلدان الأعضاء في المجلس استراتيجيات اقتصادية متباينة إلى حد كبير. فمن ناحية، تعتمد السعودية، وهي صاحبة أكبر اقتصاد خليجي، استراتيجية تنموية تركز على إحلال الواردات أي التشجيع النشط من قبل الحكومة لصناعات مختارة قادرة على استبدال الواردات وربما، على المدى الأطول، إنتاج صادرات تنافسية. وفي هذا الإطار، تقدم الحكومة السعودية العديد من الحوافز للمنتجين المحليين، كما تمنح الصناعات الناشئة حماية تعريفية من الواردات المنافسة تصل إلى نسبة 20 في المائة. ومن بين باقي دول الخليج، تعتبر السعودية هي البلد الوحيد الذي يمتلك اقتصادا يتمتع بسوق محلية كبيرة الحجم بحيث تصبح هذه الاستراتيجية مجدية، وإن انطبق ذلك على عدد محدود فقط من الصناعات.

بسبب تراجع مخزونها النفطي، تنتهج البحرين سياسة تجارية تهدف إلى استبدال ما نسبته 30 في المائة من الواردات بمنتجات محلية. وتشجع الحكومة بصورة نشطة أصحاب المبادرات الخاصة المحليين للبحث في إمكانية إقامة مشاريع مشتركة مع مستثمرين أجانب لصنع منتجات مثل المصنوعات والأدوات البلاستيكية والمستحضرات الدوائية.

ومن ناحية أخرى، تتبع الإمارات العربية المتحدة على مدى تاريخها سياسة تجارية حرة. فقبل عام 1994، كانت التعريفات المطبقة على الواردات شديدة الانخفاض (نسبة 1 في المائة). وحتى بعد العام المذكور، ظلت التعريفات الرسمية عند نسبة 4 في المائة أي أدنى بكثير مما هو مطبق في معظم الدول الأعضاء الأخرى.

ومن الناحية الجوهرية، يتطلب التعاون في مجال التكامل قبول السعودية خفض التعريفات الجمركية بدرجة كبيرة على بعض صناعاتها الرئيسية و/أو قبول الإمارات منح درجة أعلى من الحماية لسوقها أي. مما ينطوي ضمنا على الإضرار بقطاع إعادة التصدير إلى السعودية. ويوحي الاتفاق الجديد بشأن توحيد التعريفات عند نسبة 5 في المائة بأن السعودية شغوفة بنجاح التكامل وواقفة ربما من أن صناعاتها القائمة على إبدال الواردات بلغت مرحلة تتطلب قدرا أقل من الحماية.

4-2. الخسائر المحتملة

على الرغم من عدم إحراز تقدم كبير على طريق التكامل الاقتصادي حتى الآن، فلا تزال البلدان الأعضاء مجمعة على ضرورة قيام نوع من التعاون أو التنسيق لخفض تكاليف التغيير الاقتصادي إلى أدنى درجة ممكنة. وتمثل إحدى المشكلات في اختيار أسلوب التكامل الذي يكون هو الأمثل

للمجموعة ككل. وفي هذا السياق، يوجد شكلان رئيسيان للتكامل، أولهما أكثر عمومية وهو الاتحاد الجمركي، وثانيهما أكثر خصوصية وهو التكامل القطاعي من خلال المشاريع المشتركة. وحتى فترة قريبة، كان الجزء الأكبر من النشاط يتم في إطار الشكل الثاني للتكامل بينما لم يحظ الاتحاد الجمركي إلا بالدعم الشفهي فحسب.

قد تعزى صعوبة إقامة اتحاد جمركي إلى أنه، بعكس المشاريع المشتركة، ينطوي على تحميل البلدان الأعضاء تكاليف محددة. ومن غير الواضح تماما ما إذا كانت بلدان المجلس كمجموعة ستمتكن على المدى القصير من توليد مستويات أعلى من الدخل من خلال إقامة اتحاد جمركي. ويرجع ذلك إلى كون الاتحاد الجمركي يتميز بجانبين، الأول ساكن (قصير المدى) والآخر نشط (طويل المدى). فمن حيث الجانب الساكن، يصبح الاتحاد الجمركي مفيدا إذا فاق أثر خلق التجارة (أي حفز التجارة بين البلدان الأعضاء) أثر تحويل التجارة (أي تحول مسار التجارة بعيدا عن البلدان غير الأعضاء ذات المنتجات منخفضة التكلفة). وحتى وقت قصير، لم يكن من الواضح تماما ما إذا كانت الصناعات المحلية ستمتتع بالقدرة التنافسية الكافية بما يرجح كفة الجانب الأول (خلق التجارة). ومن المرجح جدا أن يؤدي تحول التجارة من الشركات الأوروبية واليابانية والأمريكية ذات المنتجات منخفضة التكلفة إلى المنتجين المحليين ذوي المنتجات مرتفعة التكلفة إلى تراجع دخل بلدان المجلس ككل كما ورد في دراسة للبنك الدولي بشأن منطقة التجارة في أمريكا اللاتينية (مركوسر) (Yeates, 1998). وتشير بعض الدراسات التي أجريت حديثا (حسن وأنطوان مهنا، 2002) إلى أن أثر خلق التجارة فاق أثر تحويل التجارة لدى بلدان المجلس ككل.

وعلى المدى الطويل، تكون للاتحاد الجمركي مبرراته إذا صح واحد على الأقل من العوامل التالية:

أ) المصلحة العامة

من المفترض أن يكون لتطوير قطاع معين بعض الانعكاسات الإيجابية على المصلحة العامة. بل يعتبر ذلك أمرا أساسيا حيث أن برامج الصحة والتعليم والدفاع لقطاع الصناعة في بلد ما تسهم بصورة غير مباشرة في تحقيق أمنه وتنميته الاقتصادية.

ب) وفورات الحجم

إن تأسيس اتحاد جمركي وما ينتج عنه من قيام سوق محلي واسع يمنح الفرصة لأكثر المنتجين كفاءة للاستحواذ على تلك الأسواق ومزيد تخفيض الأسعار بفضل الإنتاج كبير الحجم (وفورات الحجم). وفي حالة بلدان المجلس، فإن فرصة وفورات الحجم ليست كافية لتبرير

الاتحاد الجمركي إلا إذا كانت تكاليف النقل والتعريفات الجمركية التي تطبقها الدول غير الأعضاء تجعل التصدير إلى باقي أنحاء العالم أمراً غير ميسر. ويمكن لدول المجلس أن تنتج للسوقين المحلي والعالمي وتحتج بالتالي مزاي وفورات الحجم كما هو الحال بالنسبة لكوريا وتايوان وسنغافورة.

ج) ميزان التبادل التجاري

يمكن لأي بلد أن يحسّن ميزانه التجاري من خلال فرض التعريفات على وارداته (والضرائب على صادراته) فيما لو كانت تجارته تمثل حصة كبيرة في التجارة العالمية بما يؤثر على الأسعار العالمية. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يستخدم البلد نفوذه الاقتصادي خلال عمليات المساومة لإبرام صفقات أكثر ربحاً. وعامل ميزان التبادل التجاري لا يكفي في حد ذاته أيضاً لتبرير الاتحاد الجمركي على اعتبار أنه من غير المحتمل أن تتمكن دول المجلس من التأثير بدرجة هامة على الأسعار العالمية لوارداتها أو صادراتها غير النفطية.

د) خلق الاستثمارات

من الوارد جداً أن يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدل المردود إلى رأس المال المادي (إضافة إلى عوامل إنتاجية أولية أخرى مثل خدمات مختلف فئات الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة). ومن هنا، فإن التكامل الاقتصادي بين دول الخليج يمكن أن يؤثر على حجم ونوعية الاستثمارات المحلية والأجنبية في البلدان الأعضاء. إن القضية تكمن في المراجعة بين خلق الاستثمار وتحويله. فقيام الاتحاد الجمركي يمكن أن يستقطب كمّاً كبيراً من الاستثمارات الجديدة إلى البلدان الأعضاء نظراً لسعي الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات إلى الاستفادة من نمو حجم الأسواق (خلق الاستثمار).

قد تدر كافة العوامل الأربعة المذكورة أعلاه منافع لبلدان المجلس. ومع ذلك، تظل المصلحة العامة هي العامل الأبرز وهي بالفعل العامل الذي تؤكد عليه حكومات دول المجلس أكثر من غيره.

3-4. فقدان السيادة

كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الجمركي، ينطوي قيام اتحاد نقدي على تكاليف ومزايا محتملة. فمن حيث المزايا، ما من شك في أن الاتحاد النقدي كما هو متصور الآن سيؤدي إلى انخفاض تكلفة المعاملات بالعملة الأجنبية وتعزيز الشفافية السعرية وبالتالي زيادة المنافسة. أي أنه سيدعم الجوانب الإيجابية التي أسلفنا ذكرها بالنسبة للاتحاد الجمركي.

وكما هو الحال بالنسبة للاتحاد الجمركي أيضا، فإن تلك المزايا ستكون لها تكلفتها. ومن زاوية أكثر تحديدا، ترتبط تلك التكلفة بفقدان جانب من السيادة الوطنية نتيجة التخلي عن السيطرة المستقلة على السياسات المحلية النقدية والمالية وسياسات أسعار الفائدة. وتنقسم التكلفة هنا إلى نوعين، الأول هو التكلفة النفسية بسبب فقدان العملة الوطنية، والثاني هو احتمال التراجع الصافي في الدخل نتيجة لفقدان القدرة على اتباع سياسات نقدية ومالية توسعية خلال الفترات التي تشهد هبوطا في أسعار النفط. ويبدو أن هذه التكلفة الثانية هي التي تمثل العائق الأكثر خطورة أمام التكامل الاقتصادي.

وكما هو واضح من التجربة الأوروبية، فإن قيام اتحاد نقدي خليجي سيتضمن بعض القيود التعسفية نسبيا على السياسات الموازنة الوطنية. فكما هو متوقع، من شأن ذلك تقليص سلطة الدول الأعضاء على برامجها في مجالي الضرائب والإنفاق العام. ومن المحتمل أن يفرض النظام قواعد وقيودا موازنة صارمة على اعتبار أن العجز المالي المفرط الذي قد يسجله أي بلد من شأنه أن يزعزع استقرار أسعار الفائدة في منطقة العملة الموحدة ككل. فعلى سبيل المثال، قد لا تتمكن السعودية من زيادة إنفاقها خلال فترات الركود إلى المستوى الذي تراه مناسبا لما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية بالنسبة لبلد مثل البحرين أو عمان.

وجمّل القول، وكما أدركت بلدان الاتحاد الأوروبي، يتطلب العمل بعملة موحدة وجود أوجه تشابه اقتصادي وثيق بين البلدان المشتركة. وفي الواقع أن مثل ذلك الاتساق غير متوفر بين بلدان المجلس. أما السؤال الذي يطرح نفسه فهو: هل الفروقات القائمة بين السعودية والبحرين مثلا بالحجم الذي تنفي معه مجموعة موحدة من القيود الاقتصادية الكلية أيّ مصلحة اقتصادية للبلدين؟

4-4. الروابط الاقتصادية الراسخة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان

كما تبين الأرقام، لا تزال بلدان المجلس ترتبط بعلاقات تجارية قوية مع البلدان الصناعية، وإن شهدت تلك العلاقات تراجعاً مع مرور الزمن. وقد خلصت دراسة مفصلة لتلك الروابط (Mohammed, 1999) إلى وجود مجموعة من التفاعلات القوية بين دول المجلس وأكبر شركائها التجاريين وهم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وإلى أن تلك التفاعلات تتأثر بدرجة كبيرة بأسعار النفط وبنمو الناتج المحلي الإجمالي لدى الشريك التجاري. كما تشير المخرجات المعادلة الآنية المعروضة في الدراسة المذكورة إلى أن واردات دول المجلس من كل شريك تجاري ترتبط ارتباطاً موجبا بصادرات بلدان المجلس إلى الشريك المعني ضمن آلية تعديل جزئي. كما تشير نتائج نموذج المعادلة الآنية إلى وجود تأثيرات ارتدادية قوية في الحركة التجارية بين دول المجلس وكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. وترى الدراسة أن تلك التأثيرات

تعود إلى الحجم الكبير نسبيا لإجمالي واردات دول المجلس من تلك الجهات وكذلك صادرتها إليها.

وتخلق طبيعة تلك الروابط تيارا قويا يصد قيام التجارة البينية داخل المنطقة. إلا أن تراجع حصة تجارة هذه الأخيرة مع البلدان الصناعية يشير إلى إمكانية دفع تجارتها البينية. بمرور الوقت وهو ما تحقق فعلا في الكثير من الحالات.

4-5. الصدمات الاقتصادية

لقد كان للصدمات الاقتصادية الدولية أثر متناقض على عملية التكامل الاقتصادي الخليجي. "فعلى الرغم من أن الضغوط الاقتصادية الخارجية تكون قد شكلت ربما حافزا هاما للتعاون، فحتى وقت قريب، أدت الانتكاسات أيضا إلى زيادة تردد البلدان الأعضاء في التنازل عن سيطرتها على السياسات الاقتصادية والتجارية الوطنية" (Cammett, 1999). فكل مرة، يتم خلال مثل تلك الفترات تعليق الإصلاحات الاقتصادية وإجراءات التحرير في إطار محاولات الحكومات المحافظة على مستوى الاستخدام. ومن ناحية أخرى، فإنه بإصدار عملة مشتركة كخطوة على طريق إقامة اتحاد نقدي فيما بينها، يمكن لبلدان المجلس، بفضل أوجه التشابه بينها، أن تقاوم الصدمات الخارجية وتتغلب عليها بصورة أكثر فاعلية (Popescu and Mustafa, 2001).

4-6. الآلية الاقتصادية المشتركة بين القطاعين العام والخاص

عادة ما كانت السلطات في بلدان المجلس تتردد خلال فترات هبوط أسعار النفط وتراجع المداخيل في خفض النفقات بسبب قلقها مما يمكن أن يكون لذلك من آثار سيئة على النمو غير النفطية. وحتى عند اضطرارها إلى ذلك، فقد كانت تعتمد إلى خفض النفقات الرأسمالية أولا قبل النفقات الجارية. وقد قامت دراسة لصندوق النقد الدولي بتفحص نمطي الإنفاق المذكورين للتعرف على ما إذا كانا ينطويان على أية دلائل تجريبية بشأن فاعليتهما في تعزيز استقرار الاقتصاد (Fasano and Wang, 2001). وأظهرت النتيجة الرئيسية، على عكس ما كان يُنتظر بديهيا إلى حد ما، غياب أي علاقة سببية قوية بين الإنفاق الحكومي والنمو غير النفطية. وبعبارة أخرى، فإن بمستطاع حكومات دول المجلس، من حيث المبدأ، خفض الإنفاق دون أن يؤثر ذلك سلبا على النمو غير النفطية.

مما لا شك فيه أن هذه العلاقة الجديدة بين إنفاق القطاع العام وإنتاج القطاع الخاص تعكس التغييرات الهيكلية التي كانت تشهدها بلدان المجلس على مر العقود الأخيرة. وهي تظهر بصورة

خاصة النجاح الذي حققته العديد من تلك البلدان في تنويع اقتصاداتها. ومن بين الشواهد على ذلك تراجع الاعتماد الهيكلي للنشاطات غير النفطية على الإنفاق العمومي في بلد مثل السعودية (Looney, 2001).

إن هذه الاستدلالات الحديثة عن ضعف الروابط بين الإنفاق الحكومي من جهة والإنتاج غير النفطي ونشاطات القطاع الخاص من جهة أخرى تغير بصورة جوهرية الزاوية التي كان يُنظرُ منها إلى آفاق النمو لدى دول المجلس. كما أن لها انعكاسات هامة أيضا بالنسبة لعملية التكامل. فقد كان الاعتقاد السائد قبل سنوات هو أن الاقتصاد غير النفطي ما هو في الواقع إلا مرآة للسياسة المالية الحكومية التي كانت بدورها تُدعمُ بالعوائد النفطية وزيادة الدين الحكومي.

وانطلاقا من هذا المنطق، فإن النظرة التقليدية للتنمية خلال فترة ما بعد الانتعاش النفطي كانت على درجة كبيرة من التشاؤم. فقد كان الانشغال يتمحور عادة حول التخفيضات الموازنانية، وعدم قدرة الحكومات على دفع الإصلاحات الاقتصادية، وزيادة الدين العام، ونفاد الاعتمادات المخصصة للقطاع الخاص، وانقطاع تدفقات رأس المال وتراجع معدلات تكوين رأس المال الخاص. وكان يُعتقد دائما أن أي معدل نمو يتم تحقيقه سيكون في نهاية المطاف مرتبطا بتراجع الإنفاق الحكومي. وكان انخفاض معدلات الإنتاج الخاص غير النفطي يعكس الحدود المفروضة على الإنفاق الحكومي. ومجمل القول، كان يُعتقد أن تراجع قدرة الحكومة على الاقتراض وما يرتبط بذلك من إنفاق مالي سيؤديان إلى الانهيار السريع للاقتصاد غير النفطي.

5. الآفاق المستقبلية

ما من شك في أن ضعف الروابط بين الإنفاق الحكومي ونشاط القطاع الخاص غير النفطي أو انعدامها بمرور الزمن في بلدان الخليج يبرر بدرجة كبيرة اتجاه الحكومات نحو تحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة. فقد كان الإنفاق الحكومي في البداية يُعتبر أمرا لا غنى عنه لإدامة النشاط الاقتصادي والاستخدام. وكانت تكاليف فقدان السيطرة على السياسات المالية الوطنية تعتبر باهظة جدا مقابل مزايا تكاملية لا تخلو من المشاكل. أما في السنوات الأخيرة، فقد زاد الإدراك بأن الأدوات المالية القديمة فقدت الكثير من تأثيرها التشجيعي (Dasgupta, Keller and Srinivasan, 2002) وأن تكلفة فقدانها أو تقييدها نتيجة لإقامة اتحاد جمركي أو نقدي أصبحت أقل شدة بكثير. وفي الوقت نفسه، يبدو أن فاعلية القطاع الخاص قد ازدادت إلى درجة تمكنه من انتهاز معظم الفرص التي هيؤها إقامة اتحاد جمركي و/أو نقدي.

ومجمل القول، لقد مال ميزان محاسن ومساوئ إقامة اتحاد جمركي و/أو نقدي لصالح كفة المحاسن. فمن شأن إقامة اتحاد جمركي في المرحلة الراهنة إعطاء دول الخليج دفعة أكبر نحو

استقطاب المستثمرين الأجانب والإسراع بتحقيق الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة. مما يسهم في تنويع وتخفيف اقتصاداتها دونما اعتماد مفرط على العوائد النفطية. ويرتبط دافع آخر من دوافع إقامة الاتحاد الجمركي بالجماعة الأوروبية. ذلك أنه في إطار سياستها الرامية إلى تشجيع قيام تكتلات تجارية إقليمية في العالم النامي، حثت الجماعة الأوروبية دول الخليج على اعتماد تعريفه خارجية موحدة ورهنت إبرام اتفاقية تجارية شاملة معها باتخاذ ذلك الإجراء.

على الرغم من أن الضرر المرتبط بعملية التكامل لا يزال وارداً، فإنه من غير المحتمل أن يكون بالفدر الذي تنتفي معه المرايا المتولدة عنها. وإذا افترضنا صحة هذا الرأي، فإن التوجه نحو الاتحاد الاقتصادي لا بد أن يكون من القوة بحيث يذلل أي صعاب لا تزال تعترضه.

المراجع

“Rebirth of the GCC as an Economic Club” (*The Daily Star*, January 9, 2003) http://www.dailystar.com.lb/opinion/09_01_03_c.htm.

Allen, Robin, “Gulf States Keep Lid on Extent of Defense Ties” (*Financial Times*, February 18, 2003).

Cammett, “Defensive Integration and Late Developers: The Gulf Cooperation Council and the Arab Maghreb Union” (*Global Governance* 5, 1999, p. 388).

Dar, Hamayon and John Presley, “The Gulf Co-operation Council: A Slow Path to Integration?” (*The World Economy* 24:9, 2001, pp.1161-1178).

Fasano, Ugo and Qing Wang, “Fiscal Expenditure Policy and Non-Oil Economic Growth: Evidence from the GCC Countries” *IMF Working Paper* December 2001).

Ford, Neil, “Narrowing the Economic Gulf” (*The Middle East*, January 2003).

Hassan, M. Kabir and Rock Antoine-Mehanna, “Is the Gulf Cooperation Council (GCC) a successful Trading Bloc?: A Middle Eastern Framework” (*The Middle East Business and Economic Review* 14:1, July 2002, pp. 18-28).

Kasgupta, Kepak, Jennifer Keller, and T.A. Srinivasan, “Reform and Elusive Growth in the Middle East: What Has Happened in the 1990s” (Washington: World Bank, 2002).

Looney, Robert, “Saudi Arabia: Measures of Transition from a Rentier State” in Joseph Kechichian ed., *Iran, Iraq and the Arab Gulf States* (New York: Palgrave 2001), pp. 131-159. <http://web.nps.navy.mil/~relooney/UCLA.pdf>.

Popescu, Maria-Magdalena and Suha Mustafa, "The Gulf Monetary Unification: Opportunities and Challenges" (*Arab Bank Review* 3:1, April 2001, pp. 28-40).

Rammadhan, Mohammad, "Trade Relationship Between the GCC and its Major Trading Partners" (*The Middle East Business and Economic Review* 11:2, December 1999, pp.47-56).

Yeats, A, "Does Mercosur's Trade Performance Raise Concerns About the Effects of Regional Trade Agreements" (*World Bank Economic Review* 12:1 1998, pp. 1-12).

الجدول الملحق رقم 1
نمو التجارة لدى دول مجلس التعاون: 1974-2001
(متوسط نسبة النمو السنوي)

فترة ما بعد الجلس 2 2001-1994	فترة ما بعد الجلس 1 1994-1984	فترة ما بعد الجلس 2001-1984	فترة ما قبل الجلس 1983-1974	
				البحرين
13.3	1.91	6.16	10.8	إجمالي الصادرات
13.98	2.19-	1.79	0.17-	البلدان الصناعية
2.11	8.21-	3.19-	15.39	بلدان المجلس
0.3-	2.28	0.26	12.79	إجمالي الواردات
0.61	2.46	0.79	19.84	البلدان الصناعية
1.89-	1.11-	1.62-	8.71	بلدان المجلس
				عمان
9.26	3.53	5.84	15.69	إجمالي الصادرات
4.37	4.6-	0.71	12.2	البلدان الصناعية
6.19	49.49	27.56	30.63	بلدان المجلس
5.84	4.59	4.52	22.81	إجمالي الواردات
4.3	1.95	2.28	25.2	البلدان الصناعية
6.11	11.16	8.06	19.49	بلدان المجلس
				الكويت
9.99	3.14-	2.49	1.24	إجمالي الصادرات
7.16	0.88-	2.14	2.63-	البلدان الصناعية
8.75	13.32-	3.24-	18.56	بلدان المجلس
2.24	0.21	0.76	18.87	إجمالي الواردات
1.28	0.02	0.48-	20.43	البلدان الصناعية
7.25	13.5	11.77	28.56	بلدان المجلس
				قطر
23.56	4.64-	6.39	13.97	إجمالي الصادرات
18.62	5.58-	3.92	12.88	البلدان الصناعية
17.28	8.06	11.51	24.25	بلدان المجلس
10.54	5.56	7.56	20.54	إجمالي الواردات
11.67	4.25	7.3	23.04	البلدان الصناعية
7.79	24.12	15.77	7.11	بلدان المجلس

(يتبع)

تابع الجدول الملحق رقم 1
نمو التجارة لدى دول مجلس التعاون: 2001-1974
(متوسط نسبة النمو السنوي)

فترة ما بعد الجلس 2 2001-1994	فترة ما بعد الجلس 1 1994-1984	فترة ما بعد الجلس 2001-1984	فترة ما قبل الجلس 1983-1974	
				الإمارات
5.6	5.84	6.3	11.98	إجمالي الصادرات
6.7	2.93	4.22	5.12	البلدان الصناعية
6.86	12.26	10.14	20.79	بلدان المجلس
9.52	11.99	11.21	18.73	إجمالي الواردات
7.9	7.32	8.76	20.32	البلدان الصناعية
19.4	4.65	10.63	21.84	بلدان المجلس
				السعودية
7.45	1.37	3.78	4.36	إجمالي الصادرات
5.38	1.31-	2.81	3.14	البلدان الصناعية
5.72	6.33	5.92	9.05	بلدان المجلس
				إجمالي الواردات
7.81	1.96-	0.94	33.76	البلدان الصناعية
5.72	2.88-	0.36-	39.78	بلدان المجلس
7.77	4.18	5.65	10.05	إجمالي الصادرات

المصدر: صندوق النقد الدولي، حولية إحصائيات اتجاهات التجارة: 2002 (واشنطن، صندوق النقد الدولي، 2002) بالنسبة لبيانات الفترة 2001-1995.
صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، عدة إصدارات، بالنسبة لبيانات الفترة 1974-1994.

الجدول الملحق رقم 2
أنماط التجارة لدى دول المجلس: 2001-1974
(الحصة المئوية من إجمالي الصادرات/الواردات)

الوقت الحاضر 2001-1993	ما بعد المجلس 1992-1981	ما قبل المجلس 1981-1974	الفترة الإجمالية 2001-1974	
				البحرين
				النسبة إلى إجمالي الصادرات
11.89	20.17	35.88	21.86	البلدان الصناعية
7.58	19.13	27.16	17.28	بلدان المجلس
				النسبة إلى إجمالي الواردات
44.99	41.91	35.71	41.20	البلدان الصناعية
37.47	46.80	52.74	44.65	بلدان المجلس
				عمان
				النسبة إلى إجمالي الصادرات
29.43	41.93	87.85	49.45	البلدان الصناعية
11.68	27.09	0.27	14.35	بلدان المجلس
				النسبة إلى إجمالي الواردات
52.55	64.56	63.67	60.25	البلدان الصناعية
31.25	22.81	20.83	25.33	بلدان المجلس
				الكويت
				النسبة إلى إجمالي الصادرات
47.33	47.19	57.48	49.60	البلدان الصناعية
1.56	3.15	4.15	2.93	بلدان المجلس
				النسبة إلى إجمالي الواردات
65.42	70.92	73.37	69.80	البلدان الصناعية
10.18	4.72	0.66	5.34	بلدان المجلس
				قطر
				النسبة إلى إجمالي الصادرات
59.30	64.41	79.43	66.18	البلدان الصناعية
5.34	5.26	1.38	4.31	بلدان المجلس
				النسبة إلى إجمالي الواردات
66.23	72.90	78.41	72.45	البلدان الصناعية
13.90	5.70	6.22	8.66	بلدان المجلس

(يتبع)

تابع الجدول الملحق رقم 2
أنماط التجارة لدى دول المجلس: 2001-1974
(الحصة المئوية من إجمالي الصادرات/الواردات)

الوقت الحاضر 2001-1993	ما بعد المجلس 1992-1981	ما قبل المجلس 1981-1974	الفترة الإجمالية 2001-1974	
				الإمارات
				النسبة إلى إجمالي الصادرات
41.92	52.42	82.76	56.13	البلدان الصناعية
6.77	4.24	2.31	4.65	بلدان المجلس
				النسبة إلى إجمالي الواردات
53.92	66.88	70.77	63.67	البلدان الصناعية
5.33	5.99	5.77	5.65	بلدان المجلس
				السعودية
				النسبة إلى إجمالي الصادرات
54.34	64.20	70.19	62.43	البلدان الصناعية
6.90	5.70	2.27	5.23	بلدان المجلس
39.55	15.13	1.76	20.26	الإمارات
3.61	1.22	0.91	1.98	عمان
39.37	71.17	94.37	65.80	البحرين
4.36	2.63	0.67	2.73	قطر
13.12	9.85	2.29	9.22	الكويت
100.00	100.00	100.00	100.00	
				النسبة إلى إجمالي الواردات
70.74	77.82	70.82	74.24	البلدان الصناعية
3.10	1.77	4.75	2.88	بلدان المجلس
48.74	33.48	12.22	33.74	الإمارات
8.04	3.46	0.81	4.42	عمان
23.70	23.49	23.85	23.37	البحرين
9.74	15.06	9.24	12.05	قطر
9.78	24.51	53.88	26.42	الكويت
100.00	100.00	100.00	100.00	

المصدر: صندوق النقد الدولي، حولية إحصائيات اتجاهات التجارة: 2002 (واشنطن، صندوق النقد الدولي، 2002) بالنسبة لبيانات الفترة 2001-1995.
صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، عدة إصدارات، بالنسبة لبيانات الفترة 1974-1994.